مجلس نواب الشعب
الواردات
31 جانفي 2019
رمز الإدارة ع ن ع/ 1 1 6

فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 30 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير املاك الدولة على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص القطريين على محمية طبيعية داخل الصحراء التونسية

سيدي،

الفت نظركم الى ان القناة التلفزية France 24 اجرت يوم 29 جانفي 2019 حوارا مع الاكاديمي والكاتب القطري علي الهيل بخصوص صيد طائر الحبارة من قبل مجموعة من الصيادين القطريين. خلال الحوار اكد الكاتب القطري علي الهيل ان القناصين القطريين يمارسون الصيد في الصحراء التونسية منذ سنة 2008 بواسطة الصقور حيث تم الترخيص لهم من قبل السلطات التونسية. كما اكد ان الحبارة ليست طائرا تونسيا وانما تاتي من الدول المجاورة. ايضا، اكد الكاتب القطري ان الضجة الاعلامية ليست الا زوبعة في فنجان باعتبار ان القطريين لهم محمية طبيعية داخل الصحراء التونسية.

فالمعلوم من قبل سكان المناطق الصحراوية ان الخليجيين وبالاخص السعوديين تعودوا على المجيء الى تونس لصيد الحبارة منذ اكثر من 25 سنة وذلك في خرق للمعاهدة الدولية المتعلقة بحماية طائر الحبارة.

تبعا لذلك، ارجو منكم مدي بكل المعطيات المتعلقة بحصول القطريين على محمية طبيعية داخل الصحراء التونسية.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

مجلس نواب الشعب
الواردات
31 جانفي 2019
رمز الإدارة 1145

فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 30 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير املاك الدولة والشؤون العقارية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص مشروع قانون هيئة قضايا الدولة

سيدي،

لا يخفى عليكم ان مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة لها كان بالامكان ان يكون لها دور هام في تعبئة الموارد المالية للدولة وتجنيبها أداء عدة مبالغ مالية فهي ذات دور إيجابي مضاعف لفائدة خزينة الدولة إضافة إلى دورها في مكافحة الفساد والحفاظ على المال العام والإسهام في مكافحة الجريمة وتحقيق العدالة وحماية القيم الأخلاقية والتراثية والثقافية.

لكن النظام السابق عمد إلى شخصنة المؤسسة وتطويعها وإخضاعها للوصاية معتبرا ايها غير رشيدة وغير مؤهلة للدفاع عن الصالح العام واختزالها في شخص المكلف العام بنزاعات الدولة كموظف سام يخضع للتسلسل الهرمي، فألحقها هيكليا بالسلطة التنفيذية وعمد إلى تكبيلها وظيفيا بعدة نصوص ترتيبية.

وقد نتج عن هذه الخيارات الهيكلية الخاطئة مع شح الموارد المالية لوزارة الاشراف افتقار المؤسسة للإطار البشري والتكوين وتطوير الكفاءات ومواكبة التطورات على مستوى التشريع ومقر مركزي لائق يحفظ هيبة الدولة وأسرار ملفاتها ولفروع جهوية حيث بقيت ملفات الدولة تدار من مكاتب تابعة للإدارات الجهوية لأملاك الدولة وذلك رغم تضاعف عدد الملفات المتعهد بها سنويا الذي قفز بعد الثورة من 9 آلاف إلى 19 ألف ملف.

الى جانب الاصرار على مواصلة تهميش المؤسسة من خلال تمرير كافة التعليمات عبر المكلف العام لكن بعناوين جديدة، أضرّ ضعف وسائل العمل المادية وتدني التكوين بأداء المؤسسة وجعلها عاجزة وعطّل بعض وظائفها مثل التمثيل لدى المحاكم الأجنبية وهيئات التحكيم الدولي فتحوّلت إلى مجرد صندوق بريد يتلقى العرائض ويوزع الإنابات على المحامين بحثا عن الخبرة في هذا المجال أو السرعة في معالجة بعض الملفات. تبعا لذلك، لذلك قبعت المؤسسة تحت السلطة التنفيذية وهو ما أجبرها على لعب أدوار مضادة للحريات وحقوق الإنسان مثل التعامل بانتقائية أو انتقامية أو تجاهل في ملف التتبع القضائي لنشاط الأحزاب والجمعيات وملفات العدالة الانتقالية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وملفات الفساد. هذا وقد تجاهلت الحكومات المتعاقبة مشروع قانون هيئة قضايا الدولة ولم تفعل توصيات جامعة الدول العربية في هذا الصدد.

بالنظر للدور الهام الذي تقوم به مؤسسة المكلف العام بنزاعات الدولة في حماية مصالح الدولة والدفاع عنها والتصدي لمظاهر الفساد، لماذا تم تعطيل مشروع قانون هيئة قضايا الدولة رغم اقرار ذلك ضمن مخطط التنمية 2016-2020 المصادق عليه ؟

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

الجمهورية التونسية

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

****

الديـــوان

م. د

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
01 مارس 2019
رمز الإدارة..ع.ت...../294

28 فيفري 2019

من وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية 10/105

إلـــى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع : الإجابة على الأسئلة الكتابية للنائبين السيدين ياسين العياري وفيصل التبيني.
المرجـــع : مكتوبكم عدد 354 المؤرخ في 2019/02/12.

وبعـــد، نتشـــرف بإفادتكم بإجابتنا عن الأسئلة الواردة علينا بموجب مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه :

II ـ عن سؤالي النائب المحترم السيد فيصل التبيني :

1) في خصوص حصول القطريين على محمية طبيعية داخل الصحراء التونسية :

جوابا على تساؤل النائب المحترم حول حقيقة الخبر الذي نقلته القناة التلفزية France 24 يوم 29 جانفي 2019 على إثر حوار أجرته مع كاتب قطري أكّد حصول الترخيص للقطريين من قبل السلطات التونسية بممارسة الصيد في الصحراء التونسية منذ سنة 2008 وأن القطريين لهم محمية طبيعية داخل الصحراء التونسية ، أتشرف بإعلامكم أن مصالحي الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بكل من توزر ومدنين وتطاوين وقبلي أفادت بعد التنسيق مع المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بالولايات سالفة الذكر بانه لم يقع تمكين أي طرف من مثل هذه المحميات بالمنطقة المذكورة مع العلم أن المحميات الطبيعية ليست من مشمولات المصالح الراجعة بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .

2) عن السؤال المتعلق بمشروع قانون هيئة قضايا الدولة :

حيث يتمحور سؤال السيد النائب حول أسباب تعطيل مشروع قانون هيئة قضايا الدولة الذي تم إقراره ضمن مخطط التنمية 2016 - 2020 المصادق عليه رغم الدور الهام المناط بعهدة المكلف العام بنزاعات الدولة في حماية مصالح الدولة والدفاع عنها والتصدي لمظاهر الفساد.

وجوابا على ذلك نلاحظ أن الأمر عدد 999 لسنة 1990 المؤرخ في 11 جوان 1990 المتعلق بضبط مشمولات وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية يعتبر مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة كإحدى الإدارات العامة المكونة للوزارة إلا أنه بالنظر للاختصاص الأفقي لجهاز المكلف العام من جهة تمتعه بأهلية التمثيل الوجوبي لسائر المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية لدى المحاكم فإننا نقر تبعا لذلك باكتساء هذا الجهاز نوعا من الخصوصية تميزه عن سائر الإدارات العامة الأخرى المكونة للوزارة كما يتمتع بدرجة من الاستقلالية الوظيفية اللازمة لإنجاز المهام المناطة بعهدته وذلك من دون إعفاءه تماما من احترام المبادئ العامة التي تسوس منظومة العمل الإداري بحسب التشريع المعتمد في هذا الشأن.

ويجدر التذكير في هذا السياق بأن القانون عدد 13 لسنة 1988 المؤرخ في 7 مارس 1988 المتعلق بتمثيل الدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الدولة لدى سائر المحاكم، أسند لجهاز المكلف العام عديد الصلاحيات في مادة النزاعات كما متعه في هذا الغرض بعديد الامتيازات تؤسس من هذه الناحية أيضا لضرب من الإستقلالية الوظيفية يتعين على سائر الأطراف الإدارية والسياسية احترامها بما في ذلك سلطة الإشراف.

والسلام

وزير أملاك الدولة
والشؤون العقارية
الهادي الهاكني